القواعد والقوانين الخاصة بتأشيرة الزيارة

تقوم وزارة الداخلية بتوفير وإرسال كتيب القوانين المنظمة للهجرة لموظفي وضباط إدارة الهجرة المسئولين عن اتخاذ قرار رفض أو منح التأشيرات. ويوضع في الاعتبار عدة عوامل لمساعدة المسئولين علي تقييم ما إذا كان المتقدم عنده نية حقيقية لالتزام بقواعد تأشيرة زيارة المملكة المتحدة. ومن ضمن هذه الاعتبارات

- *سابقة الحصول علي تأشيرات زيارة بما فيها تأشيرة المملكة المتحدة والدول الأخري.*
- *مدد الزيارات السابقة وهل تم مدها لأكثر مما هو محدد في طلب التأشيرة أو طبقا لتاريخ الوصول.*
- *الحالة المادية للمتقدم وكذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.*
- *وجود روابط شخصية واقتصادية تربط المتقدم ببلد إقامته الرسمية أوالدائمة*
- *المجموع التراكمي لعدد الأيام التي قضاها المتقدم في المملكة المتحدة ونمط الزيارات خلال اثني عشر شهرا من تاريخ التقدم وهل حدث أي خرق للقوانين خلال تلك الفترة.*
- *تقييم وقبول ضابط الهجرة المسئول للمعلومات التي قدمها المتقدم لأسباب زيارته أو لأسباب طلبه مد الزيارة وما إذا كانت مقبولة ويعتد بها وتتلائم مع الوضع العائلي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة*

وبالإضافة لتقييم ظروف المتقدم الشخصية هناك عوامل أخري يؤخذ بها في الاعتبار عند تقييم ملف المتقدم ومنها موقف المتقدم القانوني في بلد إقامته كما هو منصوص عليه في االقانون.

- *كما يوضع في الحسبان أي معلومات متاحة عن عدم وجود استقرار اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو أمني في محل إقامة المتقدم الدائمة. لأن هذا من شأنه أن يؤثر علي تقيم ملف المتقدم وما إذا كانت نيته زيارة البلاد دون الإقامة الدائمة بها.*

- *علي سبيل المثال، في حالة وجود نزاع في بلد الإقامة أو في جزء من أراضيها يتم اخذ ظروف المتقدم ككل في الاعتبار وما إذا كان له الحق في الإقامة القانونية الدائمة في بلد أخر أكثر استقرارا غير البلد محل النزاع.فهذه الحالة يتوفر دليل صدق رغبة المتقدم في الزيارة دون الشك في محاولته الحصول علي تأشيرة زيارة بغرض الإقامة.*

وتسمح كل هذه القوانين والقواعد للموظف المسئول في حالة ما إذا كان المتقدم من بلد يسود بها نزاع وليس له الحق القانوني في الإقامة في أي بلد أخر. وهذا ما رأيناه يتم عمليا مع التزايد المستمر في عدد حالات رفض طلبات المتقدمين من بلاد مثل سوريا .أحدى العوامل المهمة

أيضا التي يضعها المسئولون في الاعتبار عند الموافقة علي منح أو رفض طلب الحصول علي تأشيرة للزيارة هي:

- *وجود أدلة عن عدم الالتزام بقوانين الهجرة من أفراد تقدموا للحصول علي تأشيرة الدخول من نفس المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها المتقدم وهذا طبقا للإحصائيات المنشورة بشأن عدم التزام بعض المتقدمين من مناطق جغرافية بعينها بقوانين الهجرة وهو مايتم الحصول عليه من إحصائيات وتقارير وزارة الداخلية أوي مصدر معلومات رسمي أخرمن شأنه أن يساعد في تقييم ملفات المتقدمين.*

في نفس الوقت من غير الواضح أي نوع من البيانات الإحصائية يشار إليه في هذا السياق و الملحق يحتوي علي رابط لصفحة إحصائيات وزارة الخارجية. ويظهر من خلال هذه الصفحة أنه إذا كان المتقدم ينتمي إلي منطقة جغرافية معينة حدث من مواطنيها خرق لقوانين تأشيرة الزيارة الممنوحة لهم أو لم يلتزموا بمغادرة البلاد فور تأشيراتهم (علي سبيل المثال مد الإقامة بدون الحق في ذلك أو العمل) ففي هذه الحالة تؤثرهذه المعلومات علي الحكم بصدق نية المتقدم للحصول علي التأشيرة بغرض الزيارة(حتي وإن كان سجل هذا المتقدم جيد ولا يحتوي علي أي أدلة لخرق القانون)

ولكن هل يطبق موظفي الهجرة القواعد والارشادات؟

كما هو واضح من القوانين السابق سردها فإن هناك هامش عريض يمكّن مسئولو منح التأشيرات (ECOs) من التحكم في قرار منح أو رفض طلب متقدم ما بالحصول على التأشيرة.

وبحسب تقرير حديث صدر عن المراقب العام لشئون الهجرة والحدود ICIBI في عمان بالأردن (قسم التأشيرات) فإن نتائج التقرير لم تكن مبشرة بالمرة فقد تم رصد أكثر من 10% بالمئة من حالات رفض اتخذها مسئولون بناء علي أسباب غير منطقية أو معقولة للرفض مثل إغفال أوسوء فهم بعض الأدلة للمتقدم. كما أوضح التقرير أن 43% من حالات الرفض لم يكن هناك فيها موضوعية في النظر للأدلة المقدمة بشكل عام أوالأخذ في الاعتبار التوازن بين الأدلة الإيجابية والسلبية.

كما أنه لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن الاساس الذي يتم امن خلاله اتخاذ قرار رفض أو منح تأشيرة الزيارة ولكن يبدو أن العامل المشترك في أغلب الحالات (بالنظر إلي الحالات بشكل فردي) تقييم صدق رغبة في الزيارة والالتزام بالقوانين. ولتقييم ذلك يتم النظر إلي مصالحه وروابطه ببلد إقامته الدائمة ومن خلال ذلك يتم وضع ظروف المتقدم الشخصية والعائلية والوظيفية في الاعتبار

اهتماما لموقف البلد السياسي للمتقدم وهو ما نراه أيضا من الواضح أن وزارة الداخلية تعطي منعكسا علي ارتفاع معدل رفض منح التأشيرات للمتقدمين من مناطق يسود فيها النزاع.